

علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018

The relationship of the budget deficit to the current account and economic growth in Algeria for the period 2000-2018شرقرق سمير¹، صيد فاتح²، Samir Cherakrak / Seid Fateh¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر ، s.cherakrak@univ-skikda.dz² جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر ، seidfateh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/07/28

تاريخ القبول: 2020/06/19

تاريخ الاستلام: 2020/02/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة قياس وتحليل علاقة عجز الموازنة بالحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2018)، حيث اعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ ودوال الاستجابة للصدمات، وقد توصلت الى عدم وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة و الحساب الجاري والنمو الاقتصادي، وأن حدوث صدمة ايجابية في عجز الموازنة سيكون لها أثر ايجابي على الحساب الجاري في المدى القصير و سلبيا في المدى المتوسط والطويل، ويؤثر ايجابيا في المدى القصير و سلبيا في المدى المتوسط و الطويل في النمو الاقتصادي. كذلك فإن حدوث صدمة ايجابية في الحساب الجاري سيكون لها أثر ايجابي على العجز الموازني

كلمات مفتاحية: عجز الموازنة؛ الحساب الجاري؛ النمو الاقتصادي؛ نموذج تصحيح الخطأ؛ دوال الاستجابة الفورية.

تصنيف JEL: F43, F32, H62

Abstract: This study aims to measure and analyze the relationship of the budget deficit to the current account and economic growth in Algeria (2000-2018). It relied on the error correction model and shock response functions. And I concluded that there is no causal relationship between the budget deficit, the current account, and economic growth. And that a positive shock in the budget deficit will have a positive impact on the current account in the short term and a negative effect in the medium and long term, and a positive impact in the short term and a negative impact in the medium and long term in economic growth.

Keywords: budget deficit; current account; economic growth; error correction model; Impulse response functions.

Jel Classification Codes: H62, F32, F43

Résumé: Cette étude vise à mesurer et d'analyser la relation du déficit budgétaire avec le compte courant et la croissance économique en Algérie (2000-2018). Elle s'est appuyée sur le modèle de correction d'erreur et les fonctions de réponse aux chocs. L'étude a révélé qu'il n'y a pas de relation de causalité entre le déficit budgétaire et le compte courant et la croissance économique, et qu'un choc positif du déficit budgétaire aura un effet moral positif sur le compte courant à court terme et un impact négatif à moyen et long terme, Il a un impact positif à court terme et un effet négatif à moyen et long terme sur croissance économique.

Mots-clés: Déficit budgétaire; compte courant; croissance économique; modèle de correction d'erreur; Fonctions de réponse impulsionnelle.

Codes de classification de Jel : H62, F32, F43

1. مقدمة:

يعد الميزان الجاري - وتحديدًا العجز فيه - وعلاقته بعجز الموازنة من أهم الموضوعات التي استحوذت على اهتمامات العديد من الاقتصاديين، وحيث ينفي البعض وجود علاقة بين العجزين - فرض التكافؤ الريكاردي - ، يؤيد فريق آخر - الفرض الكينزي - وجود علاقة طردية وسببية بين توأمي العجز، فمعظم الدراسات تربط بين عجز الموازنة والحساب الجاري من خلال تأثير عجز الموازنة على أسعار الفائدة التي بدورها تؤثر إيجابيا على سعر صرف العملة المحلية مما يضعف المنتجات الوطنية على المنافسة المحلية والدولية مما يتسبب في عجز الحساب الجاري.

من جهة أخرى فإن موضوع العجز التوأم من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الجزائر، وهي تمثل في الوقت الحالي إحدى المشكلات الرئيسية فيها، وأحد أكبر التحديات التي تواجهها في ظل تفاقم الظاهرة وتزايدها ، بفعل تراجع الانفاق العام وانحصار النشاط الاقتصادي، واستمرار تبعية الجزائر للسوق النفطية العالمية.

لذلك عمد صانعو القرار في الجزائر على التركيز على ضرورة تركيز الجهود في هذا المجال على تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات وضبط وترشيد الإنفاق. لم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى تخفيض عجز الميزان التجاري والجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد وتنويع الاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكننا أن نصيغ إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل هناك علاقة سببية بين عجز الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والحساب الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر.

- توجد علاقة سببية طويلة وقصيرة المدى بين عجز الموازنة والحساب الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة اتجاه، وسلوك العلاقة بين العجز الموازني والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

للفترة 1990-2018.، مع تحليل اهم المححدات التي تحكم العلاقة.

هيكلية الدراسة: لغرض الوصول الى اهداف الدراسة السابقة قسمنا العمل الى محورين:

أولاً: الاطار النظري والتحليلي لتطور عجز الموازنة والحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2018

ثانياً: قياس العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018

2. الاطار النظري والتحليلي لتطور عجز الموازنة والحساب الجاري في الجزائر للفترة 2000-2018

من الناحية النظرية وحسب المنهج الكينزي هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري أو ما يسمى العجز المزدوج أو التوأم (بن خالدي ، 2019 ، صفحة 211)، ويكون اتجاهها من عجز الموازنة الى الحساب الجاري، ويتجلى هذا العجز من خلال زيادة سعر الفائدة (نظام الصرف المرن) (علوان ، 2016 ، صفحة 243)، وهو ما يزيد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فتزيد الواردات وتنخفض الصادرات بفعل تراجع التنافسية السعرية للمنتجات المحلية ، ويؤدي في النهاية ذلك الى عجز الميزان التجاري الذي يمثل المحدد الرئيسي للحساب الجاري (التوابعي، 2000 ، صفحة 42)،

على خلاف ذلك فإن بعض الدراسات تشير لعدم وجود علاقة منتظمة بين العجز الموازنة والعجز في الحساب الجاري، لذلك قدم المنهج النيوكلاسيكي تحليلاً مختلفاً يرى فيه عدم وجود علاقة بين العجز الموازني والعجز في الحساب الجاري، ويفسر ذلك أن اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة لتقليل الضرائب ذو أثر مؤقت لا بد أن تتلاشى آثاره لرجوع الضرائب الى مستوياتها، وأن حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة التغير الاولي للضريبة الذي سيعوضه الادخار الخاص للأفراد (تمار ، 2018 ، صفحة 255).

من جهة أخرى وحسب النموذج الكينزي والمدارس الفكرية التي تبنت الفكر الكينزي منطلق لها، يمكن استخدام الموازنة العامة – والسماح بوجود عجز فيها- لتنشيط الاقتصاد، وذلك من خلال الضرائب والإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، وهذا الأخير هو الذي يحدد مستوي توازن الدخل والنتاج ونموه. حيث تؤدي زيادة النفقات العامة، وتخفيض الضرائب سواء علي قطاع الأعمال (الاستثمار) أو القطاع العائلي (الاستهلاك)، إلي زيادة الإنفاق الكلي أي الطلب الكلي علي السلع والخدمات، وزيادة الطلب تدفع المنتجين إلي زيادة الإنتاج والتوظيف. ولكن حتى تحدث هذه الآثار الإيجابية لا بد أن يكون العرض الكلي مرناً للاستجابة للطلب المتزايد، وفي حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد فإن التضخم سوف يظهر. ومن هذا المنطلق فإن عجز الموازنة المرغوب فيه والإيجابي بالنسبة للاقتصاد هو العجز الذي يؤدي إلي نمو الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وليس الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) أي العلاقة تكون طردية بين العجز والنمو. على العكس من ذلك فالنظرية الكلاسيكية ترى أن العلاقة عكسية بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي (بن تفات، اليفي، و ساحل، 2018، صفحة 238).

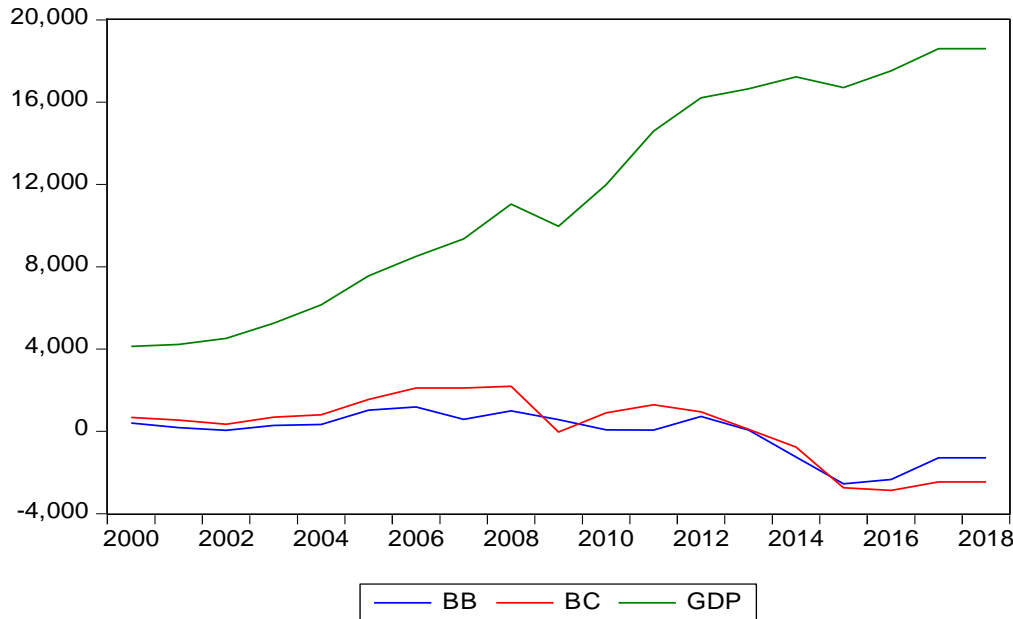
بالنسبة للجزائر تشكل الجباية البترولية وصادرات البترول المصدر الأساسي لكل من الموازنة العامة والميزان التجاري (تشكل الصادرات السلعية ما بين 90-95% من صادرات السلع والخدمات، أما الصادرات البترولية بالنسبة للصادرات السلعية فتتراوح ما بين 96-98%)، وبالنظر للدور الهام الذي تلعبه العوائد البترولية في كلا المتغيرين الميزان التجاري والموازنة العامة. فإن الواقع يؤيد وجود علاقة متبادلة بين العجزين في الدول النفطية مثل الجزائر حيث (الكسواني، 2001، الصفحات 17-18):

أ- علاقة سببية من عجز (فائض) الميزان التجاري وأساسا الميزان التجاري باتجاه عجز (فائض) الموازنة، تؤدي زيادة الصادرات البترولية أساسا إلي زيادة فائض الميزان التجاري أو تخفيض العجز فيه. وكون الصادرات البترولية تمويل جانب مهم من الإيرادات العامة (ضرائب جمركية علي الصادرات)، بالإضافة لكون زيادة الصادرات البترولية تعني التوسع في إنتاج البترول ومنه (زيادة الإتاوة البترولية،... وغيرها من الضرائب التي تفرض في مختلف مراحل سلسلة الصناعة البترولية من الاستخراج إلي التصدير). وعليه فإن زيادة الصادرات تؤدي إلي زيادة الإيرادات العامة، ومنه زيادة فائض الموازنة (أو تقليص العجز).

ب- علاقة سببية من عجز (فائض) الموازنة نحو عجز (فائض) الميزان التجاري وتحديد الميزان التجاري. كما هو معلوم فإن النفقات العامة في الجزائر تتحدد بناء على الإيرادات المتوقعة من البترول (السعر المرجعي لإعداد الموازنة)، ويؤدي توقع ارتفاع العائدات البترولية إلي ارتفاع النفقات العامة، بالإضافة إلي ظاهرة تزايد النفقات العامة الموجودة أصلا بغض النظر عن توقع زيادة الإيرادات من عدمها، وعليه فإن زيادة النفقات تؤدي إلي زيادة عجز الموازنة (أو تخفيض الفائض فيها). وباعتبار الإنفاق العام عنصر أساسي في الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، ومن خلال ميكانيكية عمل المضاعف، فإن زيادة النفقات العامة تؤدي إلي ارتفاع مستوي الدخل والنتاج، وارتفاع الدخل سيؤدي إلي ارتفاع الواردات، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة العجز في الميزان التجاري (أو ينخفض الفائض فيه) ومنه الميزان التجاري.

عموما يمكن القول بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الموازنة العامة و الميزان التجاري في الاقتصاديات الريعانية مثل الجزائر، أنها علاقة سببية متبادلة وفي الاتجاهين، حيث يؤثر عجز الميزان التجاري والجاري في عجز الموازنة، من خلال الارتباط الموجود بين الصادرات البترولية وما تمثله بالنسبة للصادرات الكلية، والإيرادات البترولية وما تمثله للإيرادات العامة، كما تؤثر الموازنة العامة في الميزان التجاري والجاري من خلال الارتباط بين النفقات العامة وأثرها علي تغيير مستوي الدخل والنمو الاقتصادي .

الشكل 1: تطور الموازنة العامة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2018



المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من تقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء

من خلال الشكل السابق يتضح أنه خلال الفترة (2000-2008)، وهي فترة "ذروة إنتاج وتصدير البترول في الجزائر، وما رافقها من ارتفاع مستمر في أسعاره في الأسواق الدولية". سجل الميزان التجاري فائض بمتوسط سنوي حوالي 1311.8 مليار دينار (حوالي 19.4% من GDP) كما سجل الميزان الجاري فائضا بحوالي 1222.5 مليار دينار، وفي ذات الفترة سجلت الموازنة فائضا بمتوسط سنوي حوالي 561.7 مليار دينار (حوالي 8.3% من GDP). وواضح أن التغيرات في الميزان التجاري و الجاري أدت إلى تغيرات في نفس الاتجاه في الموازنة العامة، إذا هناك علاقة ارتباط طردية من فائض الميزان التجاري إلى فائض الموازنة. أيضا خلال الفترة (2000-2008) كان متوسط النمو الحقيقي السنوي في الناتج المحلي حوالي 4.1% في حين كان متوسط النمو في الناتج الاسمي حوالي 14.8، بمعنى أن حوالي 10.7% من الزيادة في الناتج تُعزى إلى الأسعار والباقي 4.1% فقط إلى الكميات، وتلك الفترة كانت الموازنة العامة في حالة فائض (صيد وقام، 2019، صفحة 367).

خلال الفترة (2009-2017)، ونتيجة الارتفاع الكبير في النفقات العامة وخاصة ما بين 2009-2013، سجلت الموازنة العامة عجز بحوالي (992.2) مليار دينار كمتوسط سنوي، وفي نفس الاتجاه شهدا الميزان التجاري والجاري تراجعا حادا في الفائض إلى حوالي 816.6 مليار دينار للميزان التجاري و653.2 مليار دينار للميزان الجاري كمتوسط سنوي. وتتوسط اتجاه العلاقة أكثر خلال الفترة (2014-2017)، حيث أدى ارتفاع العجز في الموازنة إلى حوالي (1859.2) مليار دينار كمتوسط سنوي، إلى تحول الفائض المتراجع في الميزان التجاري والجاري إلى حالة العجز المزمن بحوالي (1745.7) و (2206.3) مليار دينار كمتوسط سنوي خلال ذات الفترة.

أما الفترة (2009-2017) يلاحظ أن مُعدلي النمو الاسمي والحقيقي شهدا تراجعا مقارنة بالفترة السابقة – ولكن ظلا موجبان- حيث بلغ معد نمو الناتج بالأسعار الجارية حوالي 6.5% كمتوسط سنوي، والناتج الحقيقي بلغ حوالي 2.9% كمتوسط سنوي، بمعنى أن حوالي 3.6% من الزيادة في الناتج ترجع إلى الأسعار، والباقي إلى الكميات. وواضح مما تقدم أن تزايد عجز الموازنة أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والجاري (أو تراجع الفائض) وفي ذات الاتجاه. وذلك منطقي فأى اقتصاد أو مجتمع ينفق أكثر مما يستلم من دخل يجب عليه أن يقتض دفع فائض الإنفاق – والذي ينعكس في عجز الميزان التجاري والجاري-. إذا هناك علاقة ارتباط مباشرة وطردية من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري والميزان الجاري.

3. قياس العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2018

سوف نعتد في هذه الدراسة على متغيرات تشمل كل من رصيد الموازنة والحساب الجاري و النمو الاقتصادي ، كما نعتد على بيانات سنوية لتقارير البنك المركزي والديوان الوطني للإحصاء خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018 حيث:

BB: رصيد الموازنة العامة

BC: الحساب الجاري

GDP: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج الداخلي الخام

1.3 اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، وتم الحصول على نتائج الجدول 1 والملاحظ أن متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في المستويات العامة، وبأخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات اتضح أن متغيرات الدراسة مستقرة في فروقها الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى 1%، ولتأكيد النتائج نقوم باستخدام اختبار Philips Perron، هذا الاختبار يعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة (هتهات، 2006، ص 137).

جاءت نتائج الاختبارين متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية إحصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها، أما عند الفرق الاول فإن متغيرات الدراسة كانت مستقرة ، وأن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

الجدول 1: اختبار جذر الوحدة بتطبيق مرشح الفروق الأولى

اختبار ADF						المتغيرات
الفروق			المستويات			
بدون اتجاه ولا مقطع	اتجاه عام ومقطع	مقطع	بدون اتجاه ولا مقطع	اتجاه عام ومقطع	مقطع	
3.684970-	4.062674-	3.769379-	0.985123-	1.873562-	1.201278-	BB
3.589684-	***3.596749-	3.613202-	0.630734-	1.562755-	0.467876-	BC
2.338941-	**3.686483-	3.820232-	2.971133	2.041331-	0.468347-	GDP
اختبار P-P						المتغيرات
الفروق			المستويات			
بدون اتجاه ولا مقطع	اتجاه عام ومقطع	مقطع	بدون اتجاه	اتجاه عام ومقطع	مقطع	
2.886485-	2.717864-	***2.791597-	0.985123-	1.873562-	1.201278-	BB
3.589684-	3.769589-	3.613202-	0.751406-	1.598789-	0.564762-	BC
2.338941-	3.715802-	3.811038-	2.752314	2.041331-	0.458004-	GDP

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري ADF و PP الى أن نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الامر الذي يعني أنها غير معنوية إحصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها، أما عند الفرق الاول فإن متغيرات الدراسة كانت مستقرة ، وأن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

2.3 اختبار جوهانسن للتكامل المشترك: Johansen'sco-integration test .:

حسب Johansen فإن عدم سكون السلاسل الزمنية عند المستوى لا ينفي وجود علاقة خطية طويلة المدى بين المتغيرات، ومنه يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك والجدول 3 يبين ذلك.

الجدول 2: نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.929702	62.44436	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.596033	19.96427	15.49471	0.0099
At most 2 *	0.289187	5.461531	3.841466	0.0194
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.929702	42.48008	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.596033	14.50274	14.26460	0.0459
At most 2 *	0.289187	5.461531	3.841466	0.0194

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 7

حيث تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم، والتي تعني عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى، ويتضح أن القيم المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى **Eigenvalue Max** وإحصائية الاثر **Statistic Trace** أكبر من القيم الحرجة **Critical Value** عند مستوى معنوية (5%)، حيث أن القيم المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (62.44436)، (19.96427)، (5.461531) أكبر من القيمة الحرجة لنفس الاختبار عند المستوى الاحتمالي 5%، (29.79707)، (15.49471)، (3.841466) وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ونفس الشيء بالنسبة للقيم المحسوبة لنسبة الامكانية لإحصائية الاثر (42.48008) (14.50274) (5.461531)، فهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار الأثر عند مستوى معنوية 5%، (21.13162) (14.26460) (3.841466)، بمعنى وجود علاقة التكامل المشترك وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، حيث أن عدد المتجهات للتكامل هو ثلاثة متجهات عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل على الأقل بين بعض المتغيرات.

3.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM:

من أجل تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني يتم استخدام المعايير التالية: معيار خطأ التنبؤ النهائي FPE، معيار المعلومات لـ AKAIKE، معيار المعلومات البايزية BIC ومعيار المعلومات HQIC. ويوضح الجدول 4 درجة تأخير النموذج.

الجدول 3: درجة تأخير النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-465.9869	NA	8.58e+18	52.10965	52.25805	52.13011
1	-403.3957	97.36405*	2.28e+16*	46.15508*	46.74866*	46.23692*

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 7

من خلال بيانات الجدول يظهر أن كل المعايير تشير إلى ضرورة أخذ بفجوة زمنية واحدة. من جهة أخرى ومن خلال الجدول 4 يلاحظ أن معامل التحديد لكل النماذج تراوحت ما بين 15% و60%، ويمكن تحليل الجدول كما يلي:

- بالنسبة لنموذج عجز الموازنة:

نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يؤكد العلاقة الطويلة المدى، وأن عجز الموازنة يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن من الفترة السابقة بـ 265%، بعبارة أخرى انحراف المتغيرات المدروسة في المدى القصير خلال $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيح ما يعادل 265% من الاختلال في الفترة t ، كذلك رصيد الموازنة يستغرق 1/2.65 باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة، كذلك فإن أثر الحساب الجاري على عجز الموازنة خلال فترة ابطاء واحدة تساوي -1.26، وهو أثر سالب يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ونلاحظ من النموذج كذلك فإن أثر النمو الاقتصادي على عجز الموازنة خلال فترتي ابطاء تساوي -0.66، وهو أثر سالب للنتائج المحلي الاجمالي على عجز الموازنة في المدى القصير وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية كذلك.

- نموذج النمو الاقتصادي:

نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يؤكد العلاقة الطويلة المدى، وأن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن من الفترة السابقة بـ 54.38 %، بعبارة أخرى انحراف المتغيرات المدروسة في المدى القصير خلال $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 54.38 % من اختلال في الفترة t ، كذلك النمو الاقتصادي يستغرق 0.54/1 باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة، كذلك فإن أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي خلال فترتي إبطاء تساوي 0.99 وهو أثر موجب لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وهو يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما الحساب الجاري خلال فترة إبطاء واحدة فآثرها سلبي على النمو الاقتصادي مساوية لـ 0.39 -.

- نموذج الحساب الجاري:

نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يؤكد العلاقة الطويلة المدى، وأن الحساب الجاري يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن من الفترة السابقة بـ 21.20 %، بعبارة أخرى إنحراف المتغيرات المدروسة في المدى القصير خلال $t-1$ عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 21.20 % من الاختلال في الفترة t ، كذلك الحساب الجاري يستغرق 0.2120/1 باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة، أيضا أثر عجز الموازنة على الحساب الجاري خلال فترة إبطاء تقدر 2 يساوي 0.30، وهو أثر موجب، أما النمو الاقتصادي فكان أثره سلبي عند فترة إبطاء 1، مساويا لـ 0.70 -.

الجدول 4: نتائج تقدير نموذج VCEM

Error Correction:	D(BB)	D(BC)	D(GDP)
CointEq1	-2.651591 (1.91477) [-0.04481]	-0.212040 (3.34507) [-0.02339]	-0.543832 (3.81897) [-0.03240]
D(BB(-1))	1.776672 (1.07744) [1.64898]	0.393230 (1.88227) [0.20891]	-0.039679 (2.14893) [-0.01846]
D(BB(-2))	0.975064 (1.25063) [0.77966]	0.303404 (2.18483) [0.03887]	0.994398 (2.49436) [0.03866]
D(BC(-1))	-1.262474 (1.22570) [-1.03000]	0.387996 (2.14128) [0.08120]	-0.390671 (2.44464) [-0.00981]
D(BC(-2))	0.069661 (0.55109) [0.12641]	-0.029778 (0.96274) [-0.03093]	-0.182039 (1.09914) [-0.16562]
D(GDP(-1))	0.383269 (0.70274) [0.54540]	-0.708353 (1.22767) [-0.02699]	0.324354 (1.40159) [0.23142]
D(GDP(-2))	-0.667423 (0.65143) [-0.02455]	-0.180364 (1.13804) [-0.05849]	-0.324752 (1.29927) [-0.24995]
C	240.3589 (405.871) [0.009220]	766.3512 (709.051) [1.08081]	913.4818 (809.503) [1.12845]
R-squared	0.607486	0.322038	0.151418

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

- اختبار السببية:

يمكننا اختبار السببية ثنائية الاتجاه من خلال استخدام اختبار Wald Tests الذي يؤكد عدم وجود العلاقة السببية ما بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يلخص ذلك.

الجدول 5: نتائج اختبار السببية ثنائية الاتجاه

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 02/15/20 Time: 17:43

Sample: 2000 2018

Included observations: 16

Dependent variable: D(BB)				
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	
D(BC)	1.133688	2	0.5673	عدم وجود علاقة سببية
D(GDP)	1.327808	2	0.5148	عدم وجود علاقة سببية
All	3.297990	4	0.5093	عدم وجود علاقة سببية
Dependent variable: D(BC)				
D(BB)	0.062154	2	0.9694	عدم وجود علاقة سببية
D(GDP)	1.584566	2	0.4528	عدم وجود علاقة سببية
All	3.057116	4	0.5483	عدم وجود علاقة سببية
Dependent variable: D(GDP)				
D(BB)	1.124783	2	0.5698	عدم وجود علاقة سببية
D(BC)	0.046601	2	0.9770	عدم وجود علاقة سببية
All	1.169980	4	0.8830	عدم وجود علاقة سببية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 7

- اختبار الارتباط الذاتي للبقايا VEC Residual Serial Correlation LM Tests

يمكن التأكد من ذلك عن طريق الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في سلسلة البقاي، فإذا كانت السلسلة لا

تحتوي على جذر الوحدة فإنها تكون ساكنة ومستقرة، ومن ثم لا تتضمن تغيرات على المدى الطويل (بقب، 2015، ص 395)،

ونلاحظ من الجدول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول 6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Date: 02/14/20 Time: 20:15

Sample: 2000 2018

Included observations: 16

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.18476	0.0237
2	14.38676	0.1092
3	9.870278	0.3611
4	10.75265	0.2930
5	17.21123	0.0455
6	23.17451	0.0058
7	9.444232	0.3973
8	4.042157	0.9086
9	9.206834	0.4184
10	6.311994	0.7083
11	7.703097	0.5643
12	6.707578	0.6675

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 7

كما ان اختبار لجينغ - بوكس (Ljung-Box) يؤكد ذلك كذلك و الجدول يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا:

الجدول 7: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا (اختبار Ljung-Box)

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations

Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

Date: 02/14/20 Time: 20:18

Sample: 2000 2018

Included observations: 16

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	12.30993	NA*	13.13060	NA*	NA*
2	23.61383	NA*	26.04934	NA*	NA*
3	35.12931	0.0024	40.22223	0.0004	15

4	40.19554	0.0204	46.97720	0.0034	24
5	49.77157	0.0307	60.90597	0.0022	33
6	54.31559	0.0964	68.17641	0.0065	42
7	58.43178	0.2212	75.49409	0.0145	51
8	62.34978	0.3926	83.33008	0.0249	60
9	67.06572	0.5435	94.10938	0.0240	69
10	69.42013	0.7454	100.3878	0.0448	78
11	72.22009	0.8728	109.3477	0.0529	87
12	74.60862	0.9481	118.9018	0.0566	96

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.

df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 7

تظهر نتائج اختبار Ljung-Box الخاص بالارتباط الذاتي للبيانات والموضحة في الجدول أعلاه إلى قبول (عدم رفض) فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للبيانات عند مستوى دلالة 5%.

- إختبار عدم التجانس VEC Residual Heteroskedasticity Tests

الجدول 8: نتائج اختبار عدم التجانس

Chi-sq	df	Prob.
91.17837	84	0.2776

من خلال الجدول يتضح أن الاحتمالية الاحصائية (27.7%) أكبر من 5% فإننا نقبل الفرضية الصفرية وأن سلسلة البيانات لها تباين متجانس، وخالصة القول النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

5.3 اختبارات نتائج تقدير دوال نبضات الاستجابة وتجزئة التباين:

إن استخدام دوال نبضات الاستجابة يسمح بتحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي وتحديد اتجاه العلاقة، ويشير

الشكل 1 إلى النتائج التالية:

- أن حدوث صدمة ايجابية في عجز الموازنة بنسبة 1% سيكون لها أثر ايجابي على الحساب الجاري في المدى القصير واثري سلب في المدى المتوسط والطويل، فالتغير المفاجئ في عجز الموازنة بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة الحساب الجاري بارتفاع في السنة الثانية والثالثة بعدما كان في السنة الأولى منعدم، ليتحول هذا الارتفاع إلى انخفاض انطلاقاً من السنة الرابعة إلى السنة 10، أي تغير مفاجئ في عجز الموازنة مقداره إنحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي في المدى القصير وأثر سلب في المدى المتوسط و الطويل في الحساب الجاري. ونفس الشيء بالنسبة للنمو الاقتصادي، فالتغير المفاجئ في عجز الموازنة بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع في السنة الثانية بعدما كان في السنة الأولى منعدم، ليتحول هذا الارتفاع إلى انخفاض انطلاقاً من السنة الثالثة إلى السنة العاشرة تزيد حدته في السنة الثامنة، أي تغير مفاجئ في عجز الموازنة مقداره إنحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي في المدى القصير وأثر سلب في المدى المتوسط و الطويل في النمو الاقتصادي.

- أن حدوث صدمة ايجابية في الحساب الجاري بنسبة 1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على العجز الموازني في المدى القصير والطويل، أي التغير المفاجئ في الحساب الجاري بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة العجز الموازني بارتفاع في السنة الأولى، ويستمر الأثر الايجابي رغم انخفاض قيمته في السنة 10، أي تغير مفاجئ في الحساب الجاري مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي في المدى القصير و الطويل على عجز الموازني.

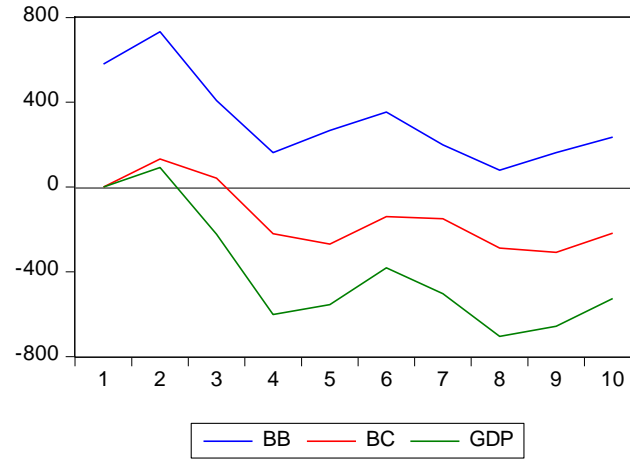
- بالنسبة للنمو الاقتصادي أي تغير مفاجئ في الحساب الجاري بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة النمو الاقتصادي بأثر سلب عندما كان في السنة الأولى منعدم، ويستمر الأثر السلب حتى السنة العاشرة رغم تراجع قيمته، أي تغير مفاجئ في الحساب الجاري مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلب في المدى القصير و الطويل للنمو الاقتصادي.

- كذلك فإن حدوث صدمة ايجابية في النمو الاقتصادي بنسبة 1% سيكون له أثر معنوي ايجابي على العجز الموازني والحساب الجاري في المدى القصير والطويل، أي التغير المفاجئ في النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة العجز

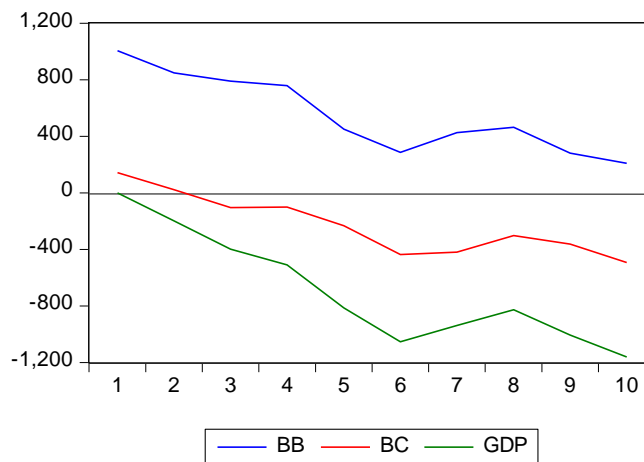
الموازني والحساب الجاري يرتفعان من السنة الأولى، ويستمر الاثر الايجابي الى السنة 10، أي تغير مفاجئ في النمو الاقتصادي مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي في المدى القصير و الطويل على عجز الموازنة والحساب الجاري.

الشكل 2: دوال الاستجابة الفورية

Response of BB to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of BC to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of GDP to Cholesky
One S.D. Innovations



المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات Eviews 7

أما نتائج تحليل تجزئة التباين فتعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى على كل حدة، والجدول 09 يبين نتيجة تجزئة التباين لخطأ التنبؤ الخاص بعجز الموازنة لـ 10 فترات للأمام، حيث يعرض كل عمود نسبة إسهام المتغير في تفسير تباين خطأ التنبؤ بعجز الموازنة، ونشير أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ لعجز الموازنة مدة سنة واحدة 580% ثم يزداد مع الزمن ليصل إلى 2031% في السنة العاشرة، ويتضح كذلك أن الصدمات في عجز الموازنة تسهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بعجز الموازنة ذاتها بنسبة 100% في الأجل القصير ثم تتراجع لتصل نسبة 33.6% في فترة تنبؤ لعشر سنوات في المستقبل، في حين كان إسهام الحساب الجاري و النمو الاقتصادي متزايدا بعدما كان منعدما حيث انتقل في السنة الثانية من 1.93% و 0.93% ليستقر في السنة العاشرة عند 9.87%، 56.46% على التوالي.

الجدول 9: نتائج اختبار تجزئة التباين بالنسبة لعجز الموازنة

BB:	S.E.	BB	BC	GDP
1	580.6427	100.0000	0.000000	0.000000
2	948.1952	97.13079	1.936142	0.933073
3	1056.905	93.10326	1.713806	5.182934
4	1246.206	68.65481	4.343672	27.00152
5	1415.750	56.75201	6.971751	36.27624
6	1514.640	55.02110	6.941534	38.03737
7	1615.432	49.89023	6.968964	43.14081
8	1787.534	40.94142	8.291038	50.76754
9	1936.025	35.60354	9.605466	54.79100
10	2031.883	33.65961	9.875572	56.46482

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

ونشير في الجدول 10 أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للحساب الجاري مدة سنة واحدة 1014% ثم يزداد مع الزمن ليصل إلى 3289% في السنة العاشرة، كما يتضح أن الصدمات في الحساب الجاري تسهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بالحساب الجاري ذاتها بنسبة 1.98% في الأجل القصير لتصل نسبة 8.58% في فترة تنبؤ لعشر سنوات في المستقبل، إذن الصدمات في الحساب الجاري تفسر التباين في خطأ التنبؤ للحساب الجاري ذاتها في الأجلين القصير والطويل بشكل طفيف جدا، في حين كان إسهام النمو الاقتصادي منعدم في السنة الأولى واستمر الارتفاع لتصل في السنة العاشرة 56.97%، في حين كان إسهام رصيد الموازنة كبيرا في السنة الأولى 98.01%، لينخفض تدريجيا ليستقر في السنة العاشرة عند 34.44%.

الجدول 10: نتائج اختبار تجزئة التباين بالنسبة للحساب الجاري

BC:	S.E.	BB	BC	GDP
1	1014.373	98.01670	1.983299	0.000000
2	1336.927	96.60291	1.170214	2.226875
3	1606.869	91.04033	1.239406	7.720266
4	1851.017	85.32257	1.230139	13.44729
5	2084.785	71.91634	2.210255	25.87341
6	2393.586	55.98442	4.992835	39.02275
7	2639.770	48.63693	6.629855	44.73322
8	2821.286	45.27115	6.959839	47.76902
9	3030.516	40.09591	7.464252	52.43984
10	3289.022	34.44564	8.580747	56.97361

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

ونشير أيضا من الجدول 11 أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ للنتائج المحلي الإجمالي مدة سنة واحدة 1158% ثم يزداد مع الزمن ليصل إلى 3596% في السنة العاشرة، كما يتضح أن الصدمات في النمو الاقتصادي تسهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ

بالنمو الاقتصادي ذاتها بنسبة 5.84% في الاجل القصير لترتفع في السنة الخامسة أي المدى المتوسط الى 8.96% لتتخفض بعدها وتستقر عند نسبة 7.82% في فترة تنبؤ لعشر سنوات في المستقبل، في حين كان إسهام رصيد الموازنة معتبرا رغم انخفاضه بانتقاله من 88.66% في السنة الاولى الى 85.16% في السنة العاشرة، أما إسهام الحساب الجاري فكان بسيطا رغم ارتفاعه بانتقاله من 5.49% في السنة الاولى الى 7% في السنة العاشرة.

الجدول 11: نتائج اختبار تجزئة التباين بالنسبة للنمو الاقتصادي

GDP:	S.E.	BB	BC	GDP
1	1158.081	88.66014	5.499241	5.840622
2	1625.403	84.58712	7.337539	8.075345
3	1918.618	85.64791	6.702475	7.649614
4	2317.662	85.24205	6.444046	8.313905
5	2651.199	83.75409	7.276568	8.969342
6	2822.992	84.34070	7.319090	8.340212
7	2992.590	85.45486	6.859204	7.685937
8	3237.499	85.43468	6.696765	7.868556
9	3455.823	84.84412	7.006878	8.148999
10	3596.920	85.16629	7.008367	7.825338

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 7

4. خاتمة:

- من خلال دراسة العلاقة بين رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر نستنتج ما يلي:
- على مستوى التحليل الاقتصادي تبين لنا أن هناك علاقة ارتباط مباشرة وطردية من عجز الموازنة نحو عجز الميزان التجاري والميزان الجاري.
 - لا توجد علاقة سببية بين رصيد الموازنة والحساب الجاري والنمو الاقتصادي باستعمال اختبار السببية ثنائية الاتجاه اعتمادا على اختبار Wald Tests
 - توجد علاقة طويلة المدى بين رصيد الميزانية والحساب الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
 - أن حدوث صدمة ايجابية في عجز الموازنة بنسبة 1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الحساب الجاري في المدى القصير واثر سلبي في المدى المتوسط والطويل.
 - أي تغير مفاجئ في عجز الموازنة مقداره إنحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي في المدى القصير واثر سلبي في المدى المتوسط و الطويل في النمو الاقتصادي.
 - أن حدوث صدمة ايجابية في الحساب الجاري بنسبة 1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على العجز الموازني في المدى القصير والطويل.
 - أي تغير مفاجئ في الحساب الجاري مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي في المدى القصير و الطويل للنمو الاقتصادي.
 - حدوث صدمة ايجابية في النمو الاقتصادي بنسبة 1% سيكون له أثر معنوي ايجابي على العجز الموازني والحساب الجاري في المدى القصير والطويل

5. قائمة المراجع:

- فاتح صيد ، و وهيبة قحام . (2019). عجز الموازنة العامة في الجزائر واشكالية التمويل بالعجز للفترة 2000-2017. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 12 ، 367.
- فوضيل بن خالدي . (2019). اثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2017. مجلة دفاتر mecas، جامعة تلمسان، العدد 15(2)، 211.

- السعيد هتمات. (2006). *دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر*. الجزائر: جامعة ورقلة.
- امين تمار. (2018). اختبار سببية toda-yamamoto بين عجز الموازنة والميزان التجاري في الجزائر للفترة 1990-2016. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة ام البواقي، العدد 9، 255*.
- حمد بن عبد العزيز التويجري. (2000). العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، المجلد 14، العدد 1، 42*.
- ضاوي علوان. (2016). انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010. *مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، العدد 6، 243*.
- عبد الحق بن تفات، محمد اليفي، و محمد ساحل. (2018). أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016. *حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، 238*.
- ليلي اسمهان بقبق. (2015). *اللية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية: دراسة قياسية*. الجزائر: اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان. ص 395
- ممدوح الخطيب الكسواني (2001)، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد الثالث، العدد6، جامعة الملك سعود، السعودية، ص ص 17، 18).